

بصاحبه دون أن يتحمل أية تبعة ، ولو جاء من هذه الصلة الخبيثة ولد ، فهو نبات شيطانى لا أب له يضمه إليه ، ولا أسرة تحنو عليه ، ولا نسب يعتز به .

فأى المضار أولى أن تُجنب ؟

على أن الزوجة الأولى قد حفظت لها الشريعة حقها فى المساواة بينها وبين ضرّتها ، فى النفقة والسكنى والكسوة والمبيت ، وهذا هو العدل الذى شُرط للتعدد .

صحيح أن بعض الأزواج لا يراعون العدل الذى فرضه الله عليهم ، ولكن سوء التطبيق لا يعنى إلغاء المبدأ من أساسه ، وإلا لأُلغيت الشريعة - بل الشرائع - كلها . ولكن توضع الضوابط اللازمة .

* * *

*** حق ولى الأمر فى منع المباحات :**

٢ - وأما ما ادّعاه هؤلاء من أن حق ولى الأمر منع بعض المباحات فنقول لهم :

إن الذى أعطاه الشرع لولى الأمر هو حق تقييد بعض المباحات لمصلحة راجحة فى بعض الأوقات أو بعض

الأحوال ، أو لبعض الناس ، لا أن يمنعها منعاً عاماً مطلقاً مؤبداً ، لأن المنع المطلق المؤبد أشبه بالتحريم الذى هو من حق الله تعالى ، وهو الذى أنكره القرآن على أهل الكتاب الذين ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ (١) .

وقد جاء الحديث مفسراً للآية : « إنهم أحلُّوا لهم وحرَّموا عليهم فاتبعوهم » (٢) .

إنَّ تقييد المباح مثل منع ذبح اللَّحْم فى بعض الأيام قليلاً للاستهلاك منه ، كما حدث فى عصر عمر رضى الله عنه ، ومثل منع زراعة محصول معين بأكثر من مقدار محدّد كالقطن فى مصر ، حتى لا يجور التوسع فى زراعته على الحبوب والمحاصيل الغذائية التى يقوم عليها قوت الناس .

(١) التوبة : ٣١

(٢) رواه الترمذى عن عدى بن حاتم فى أبواب التفسير (٣٠٩٥) ، وابن جرير فى تفسيره برقم (١٦٦٣١) ، وقال الترمذى : غريب . لكن فى الباب عن حذيفة موقوفاً رواه الطبرى (١٦٦٣٤) .

ومثل منع كبار ضباط الجيش أو رجال السلك
الديبلوماسية من الزواج بأجنبيات ، خشية تسرب أسرار
الدولة ، عن طريق النساء إلى جهات معادية .

ومثل ذلك منع زواج الكتاتيب إذا خيف أن يحيف ذلك
على البنات المسلمات ، وذلك في مجتمعات الأقليات
الإسلامية الصغيرة والجاليات الإسلامية المحدودة العدد .

أما أن نحىء إلى شيء أحلّه الله تعالى وأذن فيه بصريح
كتابه وسُنّة نبيه ﷺ ، واستقر عليه عمل الأمة مثل الطلاق
أو تعدد الزوجات ، فمنعه منعاً عاماً مطلقاً مؤبداً . فهذا
شيء غير مجرد تقييد المباح الذى ضربنا أمثله .

* * *

* معنى ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ
النِّسَاءِ ﴾ (١) :

وأما الاستدلال بالقرآن الكريم فهو استدلال مرفوض ،
وتحريف للكلم عن موضعه ، وهو يحمل فى طيه اتهاماً

(١) النساء : ١٢٩

للنبي ﷺ ولأصحابه رضى الله عنهم بأنهم لم يفهموا القرآن ، أو فهموه وخالفوه متعمدين .

والآية التى استدلو بها هى نفسها ترد عليهم ، لو تدبروها . فالله تعالى أذن فى تعدد الزوجات بشرط الثقة بالعدل ، ثم بين العدل المطلوب فى نفس السورة حين قال : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ، فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمُعَلَّقَةِ ﴾ (١) .

فهذه الآية تبين أن العدل المطلق الكامل بين النساء غير مستطاع بمقتضى طبيعة البشر ؛ لأن العدل الكامل يقتضى المساواة بينهما فى كل شىء حتى فى ميل القلب ، وشهوة الجنس ، وهذا ليس فى يد الإنسان ، فهو يحب واحدة أكثر من أخرى ، ويميل إلى هذه أكثر من تلك ، والقلوب بيد الله يُقلبها كيف يشاء .

ومن ثمَّ كان النبي ﷺ يقول بعد أن يقسم بين نسائه فى الأمور الظاهرة من النفقة والكسوة والمبيت : « اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ فَلَا تَوَاضَعُنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ » (٢) يعنى أمر القلب .

فأمر القلب هذا هو الذى لا يُستطاع العدل فيه ، وهو فى موضع العفو من الله تعالى ، فإنَّ الله جَلَّ شأنه لا يؤاخذ الإنسان فيما لا قُدرة له عليه ، ولا طاقة له به .

ولهذا قالت الآية الكريمة ، بعد قوله : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُواهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ﴾ . ومفهوم الآية أنَّ بعض الميل مُغتفر وهو الميل العاطفى .

والعجب العُجاب أنَّ تأخذ بعض البلاد العربية الإسلامية بتحريم تعدد الزوجات فى حين أنَّ تشريعاتها لا تُحرِّم الزنى ، الذى قال الله فيه : ﴿ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ (١) ، إلا فى حالات معيَّنة مثل الإكراه ، أو الخيانة الزوجية إذا لم يتنازل الزوج .

وقد سمعتُ من شيخنا الإمام الأكبر الشيخ عبد الحليم محمود رحمه الله : أنَّ رجلاً مسلماً فى بلد عربى إفريقى يمنع التعدد ، تزوَّج سرّاً بامرأة ثانية على زوجته الأولى وعقد عليها عقداً عُرفياً شرعياً مستوفى الشروط ، ولكنه

(١) الإسراء : ٣٢

غير مُوثَّق ، لأن قانون البلد الوضعى يرفض توثيقه ولا يعترف به ، بل يعتبره جريمة يعاقب عليها . . وكان الرجل يتردد على المرأة من حين لآخر . . فراقبته شرطة المباحث ، وعرفت أنها زوجته ، وأنه بذلك ارتكب مخالفة القانون .

وفى ليلة ما ، ترصدت له وقبضت عليه عند المرأة ، وساقته إلى التحقيق بتهمة الزواج بامرأة ثانية !

وكان الرجل ذكياً ، فقال للذين يحققون معه : مَنْ قال لكم إنها زوجتى ؟ إنها ليست زوجة ، ولكنها عشيقه ، اتخذتها خدناً لى ، وأتردد عليها ما بين فترة وأخرى !

وهنا دهش المحققون وقالوا للرجل بكل أدب : نأسف غاية الأسف ؛ لسوء الفهم الذى حدث ، كنا نحسبها زوجة ، ولم نكن نعلم أنها رفيقة !

وخَلَّوْا سبيل الرجل ، لأن مرافقة امرأة فى الحرام ، واتخاذها خدناً يزانيها ، يدخل فى إطار الحرية الشخصية التى يحميها القانون !



المرأة عضواً فى المجتمع

يشيع بعض المغرضين أن الإسلام حكم على المرأة بالسجن داخل البيت ، فلا تخرج منه إلا إلى القبر !
فهل لهذا الحكم سند صحيح من القرآن والسُّنَّة ؟ ومن تاريخ المسلمين فى القرون الثلاثة الأولى ، التى هى خير القرون ؟

لا . . . ثم لا .

فالقرآن يجعل الرجل والمرأة شريكين ، فى تحمل أعظم المسؤوليات فى الحياة الإسلامية ، وهى مسؤولية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

يقول تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ (١) .

(١) التوبة : ٧١

وتطبيقاً لهذا المبدأ وجدنا امرأة في المسجد ترد على أمير المؤمنين عمر الفاروق وهو يتحدث فوق المنبر على ملائمة من الناس ، فيرجع عن رأيه إلى رأيها ويقول بصراحة : « أصابت امرأة وأخطأ عمر » (١) .

والنبي ﷺ يقول : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » (٢) .

فيجمع علماء المسلمين على أن المسلمة أيضاً داخلة في معنى الحديث ففرض عليها أن تطلب من العلم ما يصحح عقيدتها ، ويقوم عبادتها ، ويضبط سلوكها بأدب الإسلام في اللباس والزينة وغيرها ، ويقفها عند حدود الله في الحلال والحرام ، والحقوق والواجبات ، ويمكنها أن تترقى في العلم حتى تبلغ درجة الاجتهاد .

وليس لزوجها أن يمنعها من طلب العلم الواجب عليها ، إذا لم يكن هو قادراً على تعليمها ، أو مقصراً فيه .

(١) ذكره ابن كثير في التفسير وجود إسناده ، وقد تقدّم .

(٢) رواه ابن ماجه ج١ برقم (٢٢٤) عن أنس ، وصحّحه السيوطي قديماً والألباني حديثاً .

فقد كان نساء الصحابة يذهبن إلى النبي ﷺ يسألنه فيما يعرض لهن من شؤون ، ولم يمنعهن الحياء أن يتفقهن فى الدين .

وصلاة الجماعة ليست مطلوبة من المرأة ، طلبها من الرجل ، فإنَّ صلاتها فى بيتها قد تكون أفضل لظروفها ورسالتها ، ولكن ليس للرجل منعها إذا رغبت فى صلاة الجماعة بالمسجد ، قال عليه الصلاة والسلام : « لا تمنعوا إماءَ الله مساجد الله » (١) .

وللمرأة أن تخرج من بيتها ، لقضاء حاجة لها أو لزوجهها وأولادها ، فى الحقل أو السوق ، كما كانت تفعل ذات النطاقين أسماء بنت أبى بكر ، فقد قالت : « كنت أنقل النوى على رأسى من أرض الزبير - زوجها - وهى من المدينة على ثلثى فرسخ » .

وللمرأة أن تخرج مع الجيش ، لتقوم بأعمال الإسعاف والتمريض وما شابه ذلك من الخدمات الملائمة لفطرتها ولقدراتها .

(١) رواه مسلم فى صحيحه عن ابن عمر : ٣٢٧/١ برقم (٤٤٢) .

روى أحمد والبخارى عن الربيع بنت مَعُوذ الأنصارية
قالت : « كنا نغزو مع رسول الله ﷺ نسقى القوم ونخدمه
ونرد القتلى والجرحى إلى المدينة » (١) .

وروى أحمد ومسلم عن أم عطية قالت : « غزوتُ مع
رسول الله ﷺ ، سبع غزوات ، أخلفهم فى رحالهم ،
وأصنع لهم الطعام ، وأداوى الجرحى ، وأقوم على
الزمنى » (٢) .

فهذه هى الأعمال اللائقة بطبيعة المرأة ووظيفتها ، أما أن
تحمل السلاح وتقاتل وتقود الكتائب فليس ذلك من
شأنها ، إلا أن تدعو لذلك حاجة ، فعند ذلك تشارك
الرجال فى جهاد الأعداء بما تستطيع ، وقد اتخذت أم سليم
يوم « حنين » خنجراً ، فلما سألها زوجها أبو طلحة عنه
قالت : « اتخذته إن دنا منى أحد من المشركين بقرتُ بطنه » (٣) .

(١) رواه أحمد : ٣٥٨/٦ ، والبخارى فى كتاب الجهاد والسير :

٢٢٢/٣

(٢) رواه أحمد : ٤٠٧/٦ ، ومسلم (١٨١٢) .

(٣) رواه مسلم برقم (١٨٠٩) .

وقد أبلت أم عمارة الأنصارية بلاءً حسناً في القتال يوم
« أُحُد » ، حتى أثنى عليها النبي ﷺ ، وفي حروب الردّة
شهدت المعارك بنفسها ، حتى إذا قُتل مسيلمة الكذاب
عادت وبها عشر جراحات .

فإذا شاع في بعض العصور حبس المرأة عن العلم ،
وعزلها عن الحياة ، وتركها في البيت كأنها قطعة من أثائه ،
لا يُعلّمها الزوج ، ولا يتيح لها أن تتعلم - حتى إن
الخروج إلى المسجد أصبح عليها محرّماً - إذا شاعت هذه
الصورة يوماً فمنشؤها الجهل والغلو والانحراف عن هدى
الإسلام ، واتباع تقاليد مبالغة في التزمّت ، لم يأذن بها
الله ، والإسلام ليس مسؤولاً عن هذه التقاليد المبتدعة
بالأمس ، كما أنه ليس مسؤولاً عن تقاليد أخرى مسرفة
ابتدعت اليوم .

إن طبيعة الإسلام هي التوازن المقسط ، في كل ما يشرعه
ويدعو إليه من أحكام وآداب ، فهو لا يعطى شيئاً ليحرم
آخر ، ولا يضيخم ناحية على حساب أخرى ، ولا يسرف
في إعطاء الحقوق ، ولا في طلب الواجبات .

ولهذا لم يكن من همّ الإسلام تدليل المرأة على حساب

الرجل ، ولا ظلمها من أجله ، ولم يكن همّه إرضاء نزواتها على حساب رسالتها ، ولا إرضاء الرجل على حساب كرامتها ، وإنما نجد أنّ موقف الإسلام تجاه المرأة يتمثل فيما يلي :

(أ) إنه يحافظ - كما قلنا - على طبيعتها وأنوثتها التي فطرها الله عليها ويحرسها من أنياب المفترسين الذين يريدون التهامها حراماً ، ومن جشع المستغلين الذين يريدون أن يتخذوا من أنوثتها أداة للتجارة والربح الحرام .

(ب) إنه يحترم وظيفتها السامية التي تهيات لها بفطرتها ، واختارها لها خالقها ، الذي خصّها بنصيب أوفر من نصيب الرجل ، فى جانب الحنان والعاطفة ، ورقة الإحساس ، وسرعة الانفعال ، ليعدها بذلك لرسالة الأمومة الحانية ، التى تشرف على أعظم صناعة فى الأمة ، وهى صناعة أجيال الغد .

(جـ) إنه يعتبر البيت مملكة المرأة العظيمة ، هى ربّته ومديرته وقطب رحاه ، فهى زوجة الرجل ، وشريكة حياته ، ومؤنس وحدته ، وأم أولاده ، وهو يعد عمل المرأة فى تدبير البيت ، ورعاية شؤون الزوج ، وحُسن

تربية الأولاد ، عبادة وجهاداً ، ولهذا يقاوم كل مذهب أو نظام يعوقها عن رسالتها ، أو يضر بحسن أدائها لها ، أو يخرب عليها عيشها .

إنَّ كل مذهب أو نظام يحاول إجلاء المرأة عن مملكتها ، ويخطفها من زوجها ، ويتزعمها من فلذات أكبادها - باسم الحرية ، أو العمل ، أو الفن ، أو غير ذلك - هو فى الحقيقة عدو للمرأة ، يريد أن يسلبها كل شىء ، ولا يعطيها لقاء ذلك شيئاً يُذكر ، فلا غرو أن يرفضه الإسلام .

(د) إنه يريد أن يبنى البيوت السعيدة ، التى هى أساس المجتمع السعيد . والبيوت السعيدة إنما تُبنى على الثقة واليقين ، لا على الشك والريبة ، والأسرة التى قوامها زوجان يتبادلان الشكوك والمخاوف ، أسرة مبنية على شفير هار ، والحياة فى داخلها جحيم لا يُطاق .

(هـ) إنه يأذن لها أن تعمل خارج البيت فيما يلائمها من الأعمال التى تناسب طبيعتها واختصاصها وقدراتها ، ولا يسحق أنوثتها ، فعملها مشروع فى حدود وبشروط . وخصوصاً عندما تكون هى أو أسرتها فى حاجة إلى العمل الخارجى ، أو يكون المجتمع نفسه فى حاجة إلى

عملها خاصة . وليست الحاجة إلى العمل محصورة فى الناحية المادية فحسب ، فقد تكون حاجة نفسية ، كحاجة المتعلمة المتخصصة التى لم تتزوج ، والمتزوجة التى لم تنجب ، والشعور بالفراغ الطويل ، والملل القاتل .

وليس الأمر كما يدَّعيه أنصار عمل المرأة دون قيود ولا ضوابط ، وسنتناول هذا الموضوع بشئ من التفصيل فى الصفحات القادمة إن شاء الله .



● أنصار المغالاة فى عمل المرأة وشبهاتهم :

ولكن كما دعا أسرى الغزو الفكرى إلى اختلاط المرأة بالرجل ، وتذويب الحواجز بين الجنسين ، رأيناهم يدعون أيضاً إلى تشغيل المرأة فى كل مجال ، سواء أكان لها حاجة إلى العمل أم لا ، وسواء أكان المجتمع فى حاجة إلى هذا العمل أم لا ، فهذا الأمر مكمل للأمر الأول ، فهو من تمام الاختلاط وذوبان الفوارق ، والتحرر من ظلم العصور الوسطى وظلامها ، كما يقال !

ومن مكرهم ودهائهم أنهم - فى كثير من الأحيان -

لا يعلنون صراحة أنهم يريدون للمرأة أن تتمرد على فطرتها ، وتخرج عن حدود أنوثتها ، وأنهم يريدون استغلال أنوثتها للمتعة الحرام ، أو الكسب الحرام ، بل يظهرون في صورة الأطهار المخلصين ، الذين لا يريدون إلا المصلحة ، فهم يؤيدون رأيهم في تشغيل المرأة بأدلة مبعثرة ، نجمع شتاتها فيما يلي :

١ - إنَّ الغرب وهو أكثر منا تقدماً ورقياً في مضمار الحضارة قد سبقنا إلى تشغيل المرأة ، فإذا أردنا الرقى مثله فلنحذُ حذوه في كل شيء ، فإن الحضارة لا تتجزأ .

٢ - إنَّ المرأة نصف المجتمع ، وإبقاؤها في البيت بلا عمل تعطيل لهذا النصف ، وضرر على الاقتصاد القومي ، فمصلحة المجتمع تقضى بعمل المرأة .

٣ - ومصلحة الأسرة كذلك تقضى بعملها ، فإنَّ تكاليف الحياة قد تزايدت في هذا العصر ، وعمل المرأة يزيد من دخل الأسرة ويعاون الرجل على أعباء المعيشة ، وخصوصاً في البيئات المحدودة الدخل .

٤ - ومصلحة المرأة نفسها تدعو إلى العمل ، فإنَّ

الاحتكاك بالناس وبالحياة وبالمجتمع خارج البيت يصقل شخصيتها ، ويمدها بخبرات وتجارب ، ما كان لها أن تحصل عليها داخل الجدران الأربعة .

٥ - كما أنَّ العمل سلاح فى يدها ضد عواذى الزمن ، فقد يموت أبوها أو يُطْلَقها زوجها ، أو يهملها أولادها ، فلا تذللها الفاقة والحاجة . ولا سيما فى زمن غلبت فيه الأنانية ، وشاع فيه العقوق ، وقطيعة الأرحام ، وقول كل امرئ : نفسى نفسى (١) .



● الرد على هذه الشبهات :

١ - أما الاحتجاج بالغرب فهو احتجاج باطل ،
لأسباب الآتية :

(أ) لأن الغرب ليس حُجَّةً علينا ، ولسنا مكلفين أن

(١) انظر فى موضوع عمل المرأة ودعاوى أنصاره والرد عليهم :
كتاب « المرأة بين الفقه والقانون » للدكتور مصطفى السباعى .

نتخذ الغرب إلهاً يُعبد ، ولا قدوة تُتبع : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ (١) .

(ب) إن المرأة فى الغرب خرجت إلى المصنع والمتجر وغيرهما مجبورة لا مختارة ، تسوقها الحاجة إلى القوت ، والاضطرار إلى لقمة العيش ، بعد أن نكل الرجل عن إعالتها ، فى مجتمع قاس لا يرحم صغيراً لصغره ، ولا أنثى لأنوثتها ، وقد أغنانا الله بنظام النفقات فى شريعتنا عن مثل هذا .

وقد ذكر أستاذنا محمد يوسف - رحمه الله تعالى - فى كتابه : « الإسلام وحاجة الإنسانية إليه » أثناء حديثه عن عناية الإسلام بالأسرة قال : « ولعل من الخير أن أذكر هنا أنى حين إقامتى بفرنسا كانت تخدم الأسرة التى نزلتُ فى بيتها فترة من الزمن فتاة يظهر عليها مخايل كرم الأصل ، فسألت ربَّة البيت : لماذا تخدم هذه الفتاة ؟ أليس لها قريب يجنبها هذا العمل ، ويوفر لها ما تقيم به حياتها ؟ فكان جوابها : أنها من أسرة طيبة فى البلدة ، وعمها غنى

موفور الغنى ، ولكنه لا يعنى بها ولا يهتم بأمرها .
فسألت : لماذا لا ترفع الأمر للقضاء ، ليحكم لها عليه
بالنفقة ؟ فدهشت السيدة من هذا القول ، وعرفتني أن
ذلك لا يجوز لها قانوناً . وحينئذ أفهمتها حكم الإسلام
فى هذه الناحية ، فقالت : ومن لنا بمثل هذا التشريع ؟
لو أن هذا جائز قانوناً عندنا لما وجدت فتاة أو سيدة تخرج
من بيتها للعمل فى شركة أو مصنع أو معمل أو ديوان من
دواوين الحكومة « (١) . تعنى : أن خوفهن من الجوع
والضياع هو الذى دفع تلك الجيوش من النساء إلى العمل
بحكم الضرورة .

(ج) إن الغرب الذى يقتدون به أصبح اليوم يشكو
من عمل المرأة وما جرّه من آثار ، وأصبحت المرأة نفسها
هناك تشكو من هذا البلاء ، الذى لم يكن لها فيه خيار ،
تقول الكاتبة الشهيرة : « أنا رود » فى مقالة نشرتها فى
جريدة « الاسترن ميل » : « لأن تشتغل بناتنا فى البيوت
خوادم أو كالحوادم خير وأخف بلاءً من اشتغالهن فى

(١) الإسلام وحاجة الإنسانية إليه ص ٣٠٤

المعامل ، حيث تصبح البنت ملوثة بأدران تذهب برونق حياتها إلى الأبد .

« ألا ليت بلادنا كبلاد المسلمين فيها الحشمة والعفاف والطُّهر رداء ، الخادمة والرقيق يتنعمان بأرغد عيش ، ويُعاملان كما يُعامل أولاد البيت ، ولا تُمسّ الأعراض بسوء . . نعم إنه لعار على بلاد الإنجليز أن نجعل بناتها مثلاً للردائل بكثرة مخالطة الرجال ، فما بالناس لا نسعى وراء ما يجعل البنت تعمل بما يوافق فطرتها الطبيعية من القيام بالبيت وترك أعمال الرجال للرجال سلامة لشرفها » (١) .

(د) إنَّ مصلحة المجتمع ليست في أن تدع المرأة رسالتها الأولى في البيت ، لتعمل مهندسة أو محامية أو نائبة أو قاضية أو عاملة في مصنع ، بل مصلحة أن تعمل في مجال تخصصها الذي هيأتها له الفطرة : مجال الزوجية والأمومة - وهو لا يقل - بل يزيد - خطراً عن

(١) من كتاب « الإسلام والجنس » لفتحي يكن ص ٧٣ .

العمل فى المتاجر والمعامل والمؤسسات ، وقد قيل لنابليون :
أى حصون فرنسا أضع ؟ فقال : الأمهات الصالحات !!

والذين يزعمون أنَّ المرأة فى البيت عاطلة ، يجهلون
أو يتجاهلون ، ما تشكو منه فضليات النساء ، من كثرة
الأعمال والأعباء المنزلية ، التى تستنفد وقتها وجهدها كله ،
ولا يكاد يكفى ، فإن كان عند بعض النساء فضل وقت
فلنعلمها قضاءه فى الخياطة والتطريز ، وما يليق بها من
الأعمال ، التى لا تتعارض مع واجبها فى البيت (ويمكن
أن تعمل هذا بأجر لبعض المؤسسات ، وهى فى البيت)
أو فى خدمة مجتمعها وبنات جنسها ، والإسهام فى مقاومة
الفقر والجهل والمرض والرديلة .

والواقع أنَّ كثيراً من النساء العاملات يستخدمن نساء
أخريات للعمل مربيات لأولادهن أو شغالات فى بيوتهن .
ومعنى هذا أن البيت فى حاجة إلى امرأة ترعى شئونه ،
وأولى الناس بذلك ربته وملكته ، بدل المرأة الغريبة ،
والتى حثيراً ما تكون عريبه الدار والخلق والدين والدعة
والأفكار والعادات - كما هو شائع فى المجتمعات الخالية

من المربيات والخدمات المستوردات من المشرق الأقصى -
وخطورة هذا الأمر لا تخفى على عاقل .

(هـ) كما أنَّ سعادة الأسرة ليست فى مجرد زيادة
الدَّخْل ، الذى يُنفَق معظمه فى أدوات الزينة ، و ثياب
الخروج ، وتكاليف الحياة المختلطة ، التى تقوم على
التكلف والتصنع وسباق الأزياء ، و « المودات » وما إلى
ذلك ، ويقابل هذه الزيادة فى الدَّخْل حرمان البيت من
السكينة والأنس ، الذى تشيعه المرأة فى جو الأسرة ،
أما المرأة العاملة فهى مكدودة الجسم ، مرهفة الأعصاب ،
وهى نفسها فى حاجة إلى مَنْ يروِّح عنها ، وفاقد الشئ
لا يعطيه .

(و) إنَّ مصلحة المرأة ليست فى إخراجها عن فطرتها
واختصاصها وإلزامها أن تعمل عمل الذَّكر ، وقد خلقها
الله أنثى ، فهذا كذب على المرأة وعلى الواقع ، وقد تفقد
المرأة من هذا الصنف أئوئتها بالتدريج ، حتى أطلق عليها
بعض الكتَّاب الإنجليز « الجنس الثالث » ، وهذا ما اعترف
به كثير من النساء من ذوات الشجاعة الأدبية .

(ز) وما يُدعى من أن العمل سلاح فى يد المرأة ، إن

صح فى الغرب فلا يصح عندنا نحن المسلمين ، لأن المرأة فى الإسلام مكفية الحاجات بحكم النفقة الواجبة شرعاً على أبيها ، أو زوجها ، أو أبنائها أو أخيها ، أو غيرهم من العصابات والأقارب ، وإن كان تقليد الغرب بدأ يُفقدنا خصائصنا شيئاً فشيئاً ! حتى بدأ الأخ يتنكر لأخته ، والقريب يهرب من واجبه نحو قريبته ، والكثير من الناس يقول : نفسى نفسى ، ولكن ينبغى أن نظل مستمسكين بشرع الله ، حتى يعلو باعث الدين على دوافع الدنيا .



● مضار انهماك المرأة فى الاشتغال بعمل الرجال :

وبهذا نعلم أن اشتغال المرأة فى أعمال الرجال وانهماكها فيها بغير قيود ولا حدود ، مضرّة لا شك فيها ، من جوانب شتى :

١ - مضرّة على المرأة نفسها : لأنها تفقد أنوثتها وخصائصها ، وتُحرَم من بيتها وأولادها ، حتى إن كثيراً من النساء أُصبن بالعقم . وبعضهم سماهنَّ « الجنس الثالث » أى الذى لا هو رجل ولا هو امرأة !

٢ - مضرّة على الزوج : لأنه يُحرَم من نبع سخى كان يفيض عليه بالأنس والبهجة ، فلم يعد يفيض عليه إلا الجدل ،

والشكوى من مشكلات العمل ، ومنافسة الزميلات
والزملاء ، فضلاً على أن الرجل يفقد كثيراً من سلطانه
وقوامته عليها ، لشعورها بأنها مستغنية بعملها عنه ، وربما
كان راتبها أكبر من راتبه ، فتشعر بالاستعلاء عليه .

هذا إلى ما يشعر به كثير من الأزواج من عذاب الغيرة
والشك .

٣ - مضرّة على الأولاد : لأن حنان الأم ، وقلب الأم ،
وإشراف الأم ، لا يُغنى عنه غيره من خادِم أو مدرسة ،
وكيف يستفيد الأولاد من أم تقضى نهارها فى عملها ، فإذا
عادت إلى البيت عادت متعبة مهذودة ، متوترة ، فلا
حالتها الجسمية ولا النفسية تسمح بحسن التربية وسلامة
التوجيه .

٤ - مضرّة على جنس الرجال : لأن كل امرأة عاملة ،
تأخذ مكان رجل صالح للعمل ، فما دام فى المجتمع
رجال متعطلون ، فعمل المرأة إضرار بهم .

٥ - مضرّة على العمل نفسه : لأن المرأة كثيرة التخلف
والغياب عن العمل ، لكثرة العوارض الطبيعية التى لا تملك
دفعها ، من حبض وحمل ووضع وإرضاع وما شابه ذلك ،
وهذا كله على حساب انتظام العمل وحسن الإنتاج .

٦ - مضرّة على الأخلاق : أخلاق المرأة إذا فقدت حياء النساء ، وأخلاق الرجل إذا فقد غيرة الرجال ، وأخلاق الجيل إذا فقد حُسْن التربية والتهذيب منذ نعومة الأظفار ، وأخلاق المجتمع كله إذا أصبح كسب المال وزيادة الدخل هو الهدف الأكبر ، الذى يسعى إليه الناس ، ولو على حساب القيم الرفيعة ، والمثل العليا .

٧ - مضرّة على الحياة الاجتماعية : لأن الخروج على الفطرة ، ووضع الشيء فى غير موضعه الذى اقتضته هذه الفطرة ، يفسد الحياة نفسها ، ويصيبها بالخلل والتخبط والاضطراب



● متى يجوز للمرأة أن تعمل :

هل يُفهم من هذا أن عمل المرأة حرام أو ممنوع شرعاً بكل حال ؟

كلا ، وينبغى أن نبيّن هنا إلى أى مدى ، وفى أى مجال ، تجيز الشريعة للمرأة أن تعمل .

هذا ما نحدده بإيجاز ووضوح أيضاً ، حتى لا يلتبس الحق بالباطل فى هذه القضية الحساسة .

إن عمل المرأة الأول والأعظم الذى لا ينافرها فيه منازع ، ولا ينافسها فيه منافس ، هو تربية الأجيال ، الذى هيأها الله له بدنياً ، ونفسياً ، ويجب ألا يشغلها عن هذه الرسالة الجليلة شاغل مادى أو أدبى مهما كان ، فإنَّ أحداً لا يستطيع أن يقوم مقام المرأة فى هذا العمل الكبير ، الذى عليه يتوقف مستقبل الأمة ، وبه تتكوَّن أعظم ثرواتها ، وهى الثروة البشرية .

ورحم الله شاعر النيل حافظ إبراهيم حين قال :

الأمُّ مَدْرَسَةٌ إِذَا أَعَدَدَتْهَا أَعَدَدَتْ شَعْباً طَيِّبَ الْأَعْرَاقِ

وهذا لا يعنى أن عمل المرأة خارج بيتها محرَّم شرعاً ، فليس لأحد أن يُحرَّم بغير نص شرعى صحيح الثبوت ، صريح الدلالة ، والأصل فى الأشياء والتصرفات العادية الإباحة كما هو معلوم .

وعلى هذا الأساس نقول : إن عمل المرأة فى ذاته جائز ، وقد يكون مطلوباً إذا احتاجت إليه ، كأن تكون أرملة أو

مطلقة ، أو لم توفق للزواج أصلاً ، ولا مورد لها ولا عائل ،
وهى قادرة على نوع من الكسب يكفيها ذل السؤال أو المنّة .

وقد تكون الأسرة هى التى تحتاج إلى عملها كأن تعاون
زوجها ، أو تُربّى أولادها ، أو إخوتها الصغار ، أو تساعد
أباها فى شيخوخته ، كما فى قصة ابنتى الشيخ الكبير التى
ذكرها القرآن الكريم فى سورة القصص ، وكانتا تقومان
على غنم أبيهما ، قال تعالى : ﴿ رِئَمَا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ
وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ
امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ، قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ، قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى
يَصْدِرَ الرِّعَاءُ ، وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ (١) .

وقد يكون المجتمع نفسه فى حاجة إلى عمل المرأة ،
كما فى تطبيب النساء وتمريضهن ، وتعليم البنات ، ونحو
ذلك من كل ما يختص بالمرأة . فالأولى أن تتعامل المرأة
مع امرأة مثلها ، لا مع رجل ، وقبول الرجل فى بعض
الأحوال يكون من باب الضرورة التى ينبغى أن تُقدَّر
بقدرها ، ولا تصبح قاعدة ثابتة .

(١) القصص : ٢٣

ومثل ذلك إذا احتاج المجتمع لأيدٍ عاملة ، لضرورة التنمية .

وإذا أجزنا عمل المرأة ، فالواجب أن يكون مقيّداً بعدة شروط :

١ - أن يكون العمل فى ذاته مشروعاً ، بمعنى ألا يكون عملها حراماً فى نفسه ، أو مفضياً إلى ارتكاب حرام ، كالتى تعمل خادماً لرجل عزب ، أو سكرتيرة خاصة لمدير تقتضى وظيفتها أن يخلو بها وتخلو به ، أو راقصة تثير الشهوات والغرائز الدنيا ، أو عاملة فى « بار » تقدم الخمر التى لعن رسول الله ﷺ ساقىها وحاملها وبائعها . . أو مضيّفة فى طائرة يوجب عليها عملها التزام زى غير شرعى ، وتقديم ما لا يُباح شرعاً للركاب ، والتعرض للخطر بسبب السفر البعيد بغير محرّم ، بما يلزمه من المبيت وحدها فى بلاد الغربة ، وبعضها بلاد غير مأمونة ، أو غير ذلك من الأعمال التى حرّمها الإسلام على النساء خاصة أو على الرجال والنساء جميعاً .

٢ - أن تلتزم أدب المرأة المسلمة إذا خرجت من بيتها : فى الزى والمشى والكلام والحركة : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ

إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴿١﴾ ، ﴿ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ
مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ﴾ ﴿٢﴾ ، ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ
فَيَقْطَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ ﴿٣﴾ .

٣ - ألا يكون عملها على حساب واجبات أخرى لا يجوز
لها إهمالها ، كواجبها نحو زوجها وأولادها وهو واجبها
الأول وعملها الأساسى (٤) .

والمطلوب من المجتمع المسلم : أن يرتب الأمور ،
ويهيئ الأسباب ، بحيث تستطيع المرأة المسلمة أن تعمل -
إذا اقتضت ذلك مصلحتها أو مصلحة أسرتها ، أو مصلحة
مجتمعها - دون أن يחדش ذلك حيائها ، أو يتعارض مع
التزامها بواجبها نحو ربها ونفسها وبيتها ، وأن يكون المناخ
العام مساعداً لها على أن تؤدّي ما عليها ، وتأخذ ما لها .

(٢) النور : ٣١

(١) النور : ٣١

(٣) الأحزاب : ٣٢

(٤) من أراد التوسع فى معرفة موقف المرأة فى الإسلام ،
فليرجع إلى كتاب الأستاذ عبد الحليم محمد أبو شقة « تحرير المرأة
فى عصر الرسالة » وهو موسوعة من ستة أجزاء ، موثقة
بالنصوص من القرآن والسنة .

ويمكن أن يُرتَّب لها نصف عمل بنصف أجر (ثلاثة أيام
فى الأسبوع مثلاً) ، كما ينبغى أن يمنحها إجازات كافية
فى أول الزواج ، وكذلك إجازات الولادة والإرضاع .

ومن ذلك : إنشاء مدارس وكليات وجامعات للبنات
خاصة ، يستطعن فيها ممارسة الرياضات والألعاب الملائمة
لهنَّ ، وأن يكون لهنَّ الكثير من الحرية فى التحرك
وممارسة الأنشطة المختلفة .

ومن ذلك : إنشاء أقسام أو أماكن مخصصة للعاملات
من النساء فى الوزارات والمؤسسات والبنوك ، بُعداً عن
مظان الخلوة والفتنة .

إلى غير ذلك من الوسائل التى تتنوّع وتتجدّد ، ولا يسهل
حصرها .

والله يقول الحق ، وهو يهدى السبيل .

